افتتح ورشة عمل لمكافحة الظاهرة بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة

الحماد: الكويت تكافح الاتجار بالبشر منذ 60 عاماً

الحماد والسفيرة الاميركية

عدد من المتحدثين والحضور في ورشة العمل (تصوير احمد عماد)

المستشار الشامري ويوسف ماجد العلي ويوسف الكليبي

مشاركة أمنية

جانب من الحضور

| كتب عبدالله راشد |

أكد نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون القانونية وزير العدل وزير الاوقاف والشؤون الاسلامية المستشار راشد الحماد ان مكافحة الاتجار بالبشر من اساسيات عمل الحكومة، حيث حرصت على الاهتمام بهذه القضية منذ نحو 60 عاما، مشددا على سعيها الدائم في محاربتها.

جاء ذلك في كلمة للحماد في حفل افتتاح ورشة العمل حول قضايا الاتجار بالبشر صباح امس بالتعاون بين مكتب المنظمة الدولية للهجرة في الكويت والمعهد الكويتي للدراسات القضائية والقانونية، في فندق كوستادي سول.

وقال الحماد ان الكويت لا تألو جهدا «في تذليل جميع الصعوبات التي تواجه عمل المنظمات الدولية التي تسهم اسهاما فاعلا في مكافحة الاتجار بالبشر الذي جرمه القانون الكويتي منذ نشأة البلاد والدستور».

واكد حرص الكويت «على الالتزام بالمواثيق الدولية التي تدعم حقوق الانسان عموما، وتكافح جميع اوجه الاتجار بالبشر».

ومن جانبه، قال مدير معهد الكويت للدراسات القضائية المستشار جمال الشامري «ان الله تعالى جعل الناس سواسية في ما يتمتعون به من حقوق» مستدركا ان هناك بعض عناصر من البشر ابت الا ان تستغل صعاب اقتصادية او كوارث طبيعية، وتزايد الطلب العالمي على العمالة الرخيصة فلجأت إلى استعمال وسائل القسر او الاختطاف او الاحتيال لاستغلال الاشخاص، وخصوصا النساء والاطفال في اعمال غير اخلاقية، وفي صور كثيرة من الاشغال الشاقة «ومن هنا ظهر الاتجار بالبشر».

وبين ان هذه التجارة تعد من «اشكال العبودية الحديثة» فهي في جوهرها تتضمن خرقا لحقوق الانسان في الحياة والحرية والعيش في بيئة آمنة، كما انها تمثل تهديدا متعدد الابعاد على جميع الدول، فهي بالاضافة الى المعاناة الانسانية التي تتسبب فيها، «لها علاقة بالجريمة المنظمة والتهديدات الامنية الخطيرة»، التي تتمثل في تهريب المخدرات والاسلحة، كذلك لها علاقة بدواع صحية خطيرة، «إذ تصيب الامراض المعدية ضحايا هذه التجارة».

وأكد تعاظم اهتمام المجتمع الدولي بمحاربة الاتجار بالبشر «بوصفه احد التحديات المهمة التي تواجه الانسانية»، وهو تحد لا يمكن مواجهته «إلا على نحو جماعي وعلى صعيد عالمي يغطي كافة قطاعات المجتمع»، الامر الذي يستدعي تعزيز النظام القانوني والقضائي في مجال مكافحة جرائم الاتجار بالبشر.

وأشار الى ضرورة إرساء ثقافة مكافحة الاتجار بالبشر، من خلال الوقوف على تعريف معناه والفرق بينه وبين تهريب المهاجرين والجرائم ذات الصلة بالاتجار بالبشر، والاسباب الاساسية لهذه الظاهرة، وما يتبعه ذلك من تحقيق وادعاء في تلك الجرائم وحقوق الضحايا وتعويضهم، ومحاكمة القائمين على الاتجار، بالتعاون الدولي والمساعدة القانونية المتبادلة.

وأوضح ان الكويت حرصت منذ عهد بعيد على النص في دستورها على «تحريم السخرة»، إذ نصت المادة 42 منه «على انه لا يجوز فرض عمل اجباري على احد...»، كما تضمن قانون الجزاء تجريم خطف الاشخاص وحملهم على مزاولة البغاء، وجرائم السخرة، او احتجاز الاجر بغير مبرر، كما وضع قانون العمل والقرارات المنفذة له القواعد التي تكفل عدم تشغيل الاحداث والنساء في المهن الخطرة او المضرة بالصحة او في ظروف غير ملائمة.

ولفت الى ان القرار الوزاري رقم 105 لسنة 94 حظر على اصحاب الاعمال استعمال اي وسيلة من شأنها حمل العمال عنوة على العمل لديهم او اجبارهم على اعمال تخرج من مهام وظيفتهم.

وبدوره، أكد مدير الادارة القنصلية السفير حمود الروضان اهمية قضية مكافحة الاتجار بالبشر للكويت، والتي تبذل كل ما في وسعها عن طريق التوقيع على الاتفاقيات الدولية والتواصل مع الجهات المعنية للاطلاع على آخر ما جاءت به القوانين الدولية من مكافحة الاتجار بالبشر وطرق ملاءمتها بالقوانين الوطنية.

وقال ان حرص الكويت الممثل بالتوجيهات السامية لسمو الامير بصدور قرار العفو عن مخالفي قانون الاقامة بالسماح لهم بالمغادرة دون محاسبة قانونية «يعتبر دليلا قاطعا على حرصها في دعم حقوق الانسان لمنع ظاهرة الاتجار بالبشر».

وأشار الى ان الكويت «تشهد تميزا على الصعيد الدولي» بدورها في احترام حقوق الانسان خصوصا ان الكويت تستقطب عددا كبيرا من العمالة الوافدة من دول مختلفة من مبدأ سياسة الحكومة في دعم حقوق العمالة المنزلية واحتياجاتهم «والذي يساهم في دعم اقتصاد هذه الدول».

وقال ان استقبال هذا العدد الكبير من العمالة المنزلية للعمل في الكويت «يمثل تحديا لنا لتوفير وحماية حقوق تلك العمالة» فالكويت حققت العديد من الانجازات في هذا المجال حيث اعلنت المنظمة الدولية للهجرة بأنها «تثمن تعاون الحكومة الكويتية اللامحدود لتسهيل نقل العمالة الاندونيسية أخيرا»، حيث أثمرت زيارة الوفد الاندونيسي الحكومي الى الكويت في اكتوبر من العام الفائت لمناقشة كافة التحديات ومواجهة الصعوبات عن ترحيل 347 خادمة وذلك كمقترح قدمته وزارة الخارجية للمرة الاولى في ارسال طائرة خاصة من جاكرتا، حيث تضافرت جهود وزارة الخارجية الادارة القنصلية بالتنسيق مع وزارة الداخلية، بانهاء اجراءات التبصيم ومطابقة المعلومات في وقت قياسي قدمت فيه الحكومة الكويتية كافة التسهيلات بالتعاون مع ادارة الطيران المدني لاستقبال الطائرة الاندونيسية والتي اقلت العمالة المنزلية إلى جاكرتا.

واشار إلى ثناء المنظمة الدولية للهجرة التي وجهت كتاب شكر إلى الحكومة الكويتية، عن جهودها الايجابية لحل معاناة العمالة الاندونيسية وتسهيل عودتهم إلى اندونيسيا.

وأعربت عن امتنانها للحكومة الكويتية ممثلة بمعهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية لوضع اللبنة الاولى لسلسلة من النشاطات والمشاريع المستقبلية، التي ترتكز على تطوير الايجابيات وتخطي التحديات «لما فيه خدمة للمجتمع الكويتي ورفعة شأنه».

وأعربت عن امتنانها للحكومة الكويتية ممثلة بوزارة الخارجية، مشيرة إلى ان ذلك «دليل راسخ على الانسجام والتعاون بين الكويت والمنظمة الدولية للهجرة».

ومن جانبه، قال سفير مملكة هولندا لدى الكويت تون بون فون او خسيه ان اهمية هذه الورشة «تكمن في الفائدة المرجوة من تبادل المعلومات حول الاتجار بالبشر»، وحول قوانين الهجرة الدولية ذات الصلة، وعلى وجه الخصوص حول بنود الاحكام الموجودة في التشريعات الوطنية التي يمكن تطبيعها لملاحقة جرائم الاتجار بالبشر.

واشار إلى ان التعاون القانوني الدولي اصبح الآن اهم انعكاس على العمل القضائي لمساعدة القضاة على مواكبة عملية تدويل العلاقات القانونية من اجل تقييم اداء الاتفاقيات الدولية من خلال الحوار في العديد من المسائل القانونية مع المختصين في القانون الدولي.

وبين ان وزارة الخارجية تشارك كلا من وزارة الداخلية، ممثلة في الادارة العامة للهجرة، وادارة العمالة المنزلية، وكذلك وزارة العدل (إدارة التوثيقات الشرعية) بحضور اجتماعات تنسيقية بين هذه الجهات بهدف حل مشاكل العمالة المنزلية في الكويت، وان هذه الجهات الرسمية على وشك من الانتهاء في اعتماد عقد موحد ومعتمد يهدف إلى حماية حقوق العمالة الوافدة في الكويت.

واوضح ان الكويت في مقدمة الدول المحافظة على حقوق العمالة من خلال تعاونها المستمر مع السفارات المعتمدة في الدولة، وحرصها على توقيع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية حقوق الانسان، مشيرا إلى ان الكويت من الدول المتميزة من خلال مشاركاتها في اجتماعات المنظمات الدولية التي تؤكد احترام الكويت لحقوق الانسان رغم الزيادة المستمرة في اعداد العمالة وتطورات العالم في مجالات العمل الذي يتطلب ضرورة تعديل بعض اللوائح بشكل مستمر لمواكبة المستجدات على الساحتين المحلية والعالمية بما يتناسب مع انظمة وقوانين المنظمات الدولية.

ومن جانبها، قالت مديرة منظمة مكتب الهجرة الدولية ايمان عريقات ان الانتشار الجغرافي الواسع لنشاطات المنظمة والمقترن بمهتها في مساعدة الحكومات في ادارة الهجرة وضمان سلامة ورفاه المهاجرين «ادى إلى وضع المنظمة في موقع فريد لتقدم سياسات فاعلة ومساعدة مباشرة»، معتبرة مكافحة الاتجار بالبشر «احد اهم المكونات التي تركز عليها».

وبينت ان للمنظمة الدولية خبرة عالمية واسعة في محاربة الاتجار بالبشر تجاوز 150 نشاطا في اكثر من 70 دولة حول العالم، حددتها المنظمة بـ70 نقطة اتصال لتبادل المعلومات الداخلية وتحديد الاحتياجات والتعاون مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية في هذا المجال وتنفيذ البرامج المعنية.

وقالت ان المنظمة تهدف إلى مكافحة هذه الظاهرة من خلال المساعدة الشاملة وتمكين الحكومات والمنظمات بتسهيل التعاون الفني «حتى يتمكنوا من ادارة المشكلة بأنفسهم»، وبهذه الطريقة تعالج الاسباب المؤدية للاتجار بالبشر والنتائج التي تنجم عنها، كما انها اوجدت الية للمساعدة الفورية للحالات كل على حدة للضحايا العالقين خارج بلدانهم الاصلية والذين يحتاجون للحماية العاجلة والدعم للعودة لبلدانهم.

وقالت عريقات: ان ورشة العمل اليوم لتدعم التعاون مع الحكومة

○ ملتزمون بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان ... والاتجار بالبشر مجرّم في القانون الكويتي منذ نشأة البلاد

○ الروضان: تنسيق بين وزارات العدل والداخلية والخارجية لاعتماد عقد موحد يحمي حقوق العمالة

○ الشامري: تعزيز النظام القانوني والقضائي لمكافحة الاتجار بالبشر

○ عريقات: التعاون مع الحكومة الكويتية لما فيه رفعة شأنها

○ اوخسيه: مفيد للغاية تبادل المعلومات عن الاتجار بالبشر